مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
ISSN: 2676-1955
الإيداع القانوني: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences
E-ISSN: 2716-7925 / العدد: السادس الشهر: ديسمبر / السنة: 2021

# واقع الهجرة غير الشرعية في االجزائر والسياسات الحكومية المنتهجة للحد منها

# The reality of illegal immigration in Algeria and government policies to reduce it

تاريخ الإرسال: 2021/04/10 تاريخ القبول: 2021/05/20

**د. محفوظي أمين، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.**
**amine_pto@hotmail.fr**

**ملخص:**

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، فقد كانت القارة العجوز بعد الحرب العالمية الثانية في حاجة إلى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها والتي كانت في أغلبها من الدول المغاربية جنوب المتوسط .إلا أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما تحولت إلى سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل. وفي هذا السياق كتبت اللجنة الديموغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا سنة 1982 في تقريرها حول الهجرة أنه: " خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايدا كبيرا وغير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمشين في وضع غير معروف وفي أحيانا كثيرة في وضعية غير قانونية ... وهم يتزايدون بصفة مستمرة.

وتمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة ، وخاصة في فوقتنا الحالي الذي يشهد انتشار رهيب لوباء كوفيد 19 أو ما يعرف بجائحة كورونا، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وانعكاسات خطيرة، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في بروز مفهوم الأمن الإنساني وبلورته من جهة وزيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل للأفراد من جهة

ثانية، وبذلك تطرح الدراسة سؤال عاما يتمثل في: هل يمكن أن تساهم آلية الأمن الإنساني في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد 19 ؟

و يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما طبيعة الهجرة السرية التي تواجهها الجزائر؟
- هل هناك علاقة فعلية بين الهجرة غير الشرعية ومؤشرات الأمن الإنساني ؟
- ما هي الآليات المناسبة الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة في ظل انتشار وباء كوفيد 19 ؟
- ما مدى فعالية الارتقاء بالأمن الإنساني في الحد من ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر خاصة في ظل انتشار وباء كوفيد 19 ؟

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية – الجزائر – السياسات الحكومية – كوفيد 19

**Summary:**

The phenomenon of migration to the European Union raises many problems related to development, security and integration. After World War II, the old continent needed the arms and minds of immigrants to help build what was destroyed by the long years of war, which made European countries work to encourage immigration to it, which was in Most of them are from the Maghreb countries in the south of the Mediterranean. However, this policy of encouraging immigration soon turned into a policy of closing the borders in the face of immigrants, thus eliminating the hopes of many for a better life. In this context, the European Demographic Commission of the Council of Europe wrote in its 1982 report on migration that: "In recent years there has been a significant and unexpected increase in the influx of foreigners. This influx is made up of students, domestic workers, unqualified workers and seasonal immigrants from many Mediterranean countries. They live in marginalized situations, in an unknown situation, and in many cases in an illegal situation ... and they are constantly increasing.

The phenomenon of illegal immigration is one of the most important contemporary issues that are at the forefront of international and national concerns, especially in light of the global trend towards economic globalization and liberalization of trade restrictions, and that requires the opening of borders and the easing of restrictions on goods and the movement of capital and the resulting economic and social effects on developing countries. And the poor, especially in our current era, which is witnessing a terrible spread of the Covid 19 epidemic or what is known as the Corona pandemic, which may lead to serious consequences and dangerous repercussions, these negative repercussions have greatly contributed to the emergence and crystallization of the concept of human security on the one

hand and the increase in the pace of illegal immigration towards developed countries In order to create better living conditions for individuals on the other hand. Thus, the study raises a general question: Can the human security mechanism contribute to reducing the phenomenon of illegal immigration in Algeria in light of the spread of the Covid 19 epidemic?

This main question is divided into several sub-questions:

What is the nature of illegal immigration facing Algeria?

Is there an actual relationship between illegal immigration and indicators of human security? -

What are the appropriate mechanisms to confront this phenomenon in light of the spread of the Covid 19 epidemic?

How effective is improving human security in curbing the phenomenon of clandestine immigration in Algeria, especially in light of the spread of the Covid 19 epidemic?

**Key words:** illegal immigration - Algeria - government policies - Covid 19

مقدمة:

في العصور القديمة عرف الإنسان الهجرة والتهجير لأسباب مختلفة كان أهمها الكوارث الطبيعية والبيئية وبدرجة أقل– الحروب– فقد كان الجفاف أو الزلازل أو ما شابه من حوادث طبيعية سبباً لهجرة جماعية لجماعات من أرض مصابة إلى أرض آمنة أو خصبة مواتية لتوطين جديد للجماعة، ولعبت الحروب والغزوات في العصور القديمة دوراً في إيجاد ظاهرة عرفت حديثاً باسم التهجير القسري الذي دفع – في بعض الأحوال – جماعات كاملة لترك مكانها والنزوح بعيداً ولا يتشابه الماضي مع الحاضر إلا في جوانب محدودة، فلم تكن العصور القديمة تعرف هجرة العاملين أو الهجرة بقصد العمل، ولم تكن قوافل التجارة تتوطن في البلد المضيف، بل تبيع وتشتري لتعود إلى موطنها مرة أخرى، هذا وتختلف الهجرات الحديثة فيما عرف بعصر الرأسمالية عن الهجرات القديمة وعن العصور الإقطاعية الوسيطة، ففي العصور الإقطاعية كان فقراء الفلاحين أشباه عبيد في أرض الملاك وكان الطعام والحماية مضمونين من الملاك، والأحرار يعملون بالتجارة أو الحرف في بيئة مستقرة وفي الفئات الاجتماعية الأخرى كانت توجد الارستقراطية وطبقة العبيد ولم تكن الأولى تفكر في أي هجرة والثانية لا تملك أي حق في التنقل الحر.

لقد ارتبطت الهجرات الحديثة حصرا بنواتج الرأسمالية، ففي مرحلة ولادة النظام الرأسمالي وبداياته كانت هناك عمليتان متوازيتان من ضرورات توسع النظام وتطوره [1]:

**الأولى** : مغامرة اكتشاف الأراضي الجديدة التي أدت إلى تدمير حضارات قديمة وطرد واستبعاد شعبها، مثل ما حدث مع الحضارات الهندية القديمة فيما سمي بعد ذلك بأمريكا الشمالية وسيطرة المهاجرين البيض والقضاء على كل أثر للنظم الهندية التقليدية.

**الثانية** :جلب العبيد خاصة من أفريقيا كعمالة رخيصة بلا ضمانات للعمل في مزارع البيض، كانت الموجة الأولى للمهاجرين مصاحبة للجيوش ذات الهيمنة العسكرية الغربية فقد وفد من دول أوروبا مغامرين جدد للاستفادة من أسواق البلدان التي تم فتحها فأتت الشركات والتجار وحتى الحرفيون والمهنيون الأوروبيون في جاليات كبيرة لتستوطن وتستثمر تحت الحماية العسكرية والقانونية، فالقانون لم يكن يطبق عليهم ولم يكونوا يحاكمون أمام القضاء الوطني إذ كانت لهم محاكم خاصة فيما عرف باسم القضاء المختلط، هذا فضلاً عن الاستيطان الطويل نسبياً للقوات العسكرية ومن صاحبهم من فنيين وخبراء وباحثين وغيرهم.

ثم كانت الموجه الثانية للهجرة التي كانت أثرا للاستعمار، فباستثناء استمرار استيطان المستعمرين البيض في جنوب إفريقيا، وفرض نظام استعماري استيطاني صهيوني بدعم عسكري أمريكي أوروبي في أرض فلسطين المحتلة، غادرت الجيوش ومعها معظم الجاليات الأوروبية أراضى المستعمرات وحل محل الجيوش والهيمنة العسكرية سبل جديدة بالتعاون مع – وأحيانا– الفرض على الأنظمة الوطنية أبعادا استعمارية تحقق مصالحهم في ظل نظام رأسمالي يؤكد ويصون ويحمى كل المزايا التي حصلوا عليها أثناء فترة الاحتلال وما بعدها[2].

وفي هذا السياق حلّت الاتفاقيات الاقتصادية وبقايا الامتيازات في التبادل الاقتصادي الدولي وتقسيم العمل الدولي محل الجيوش، ونتيجة لذلك استمرت وتعمقت أزمات الهياكل الاقتصادية وعمليات التنمية في دول العالم الثالث في مرحلة الأنظمة الوطنية، ومع الاستقطاب الدولي السابق بين المعسكرين بدت أوروبا والهجرة إليها حلماً وحلاً لبؤس الملايين في دول العالم الثالث، وبدأت موجة الهجرة بغرض العمل أو التوطين في أوروبا وأمريكا كأثر لما أحدثه

الاستعمار والامبريالية وتقسيم العمل الامبريالي في بلدانهم مع تشوه هياكل وغياب التنمية الحقيقية وتدنى مستويات الحياة وفرص العمل والدخول فيها[3].

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة للباحث في جامعة الجزائر محمد معمر 2009 بعنوان " أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية"، وقد رّكزت الدراسة على أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية آخذة بعين الاعتبار جميع العوامل الّتي لها صلة بالموضوع في مدينة الغزوات بالجزائر التي تشهد إقبالا متزايدا على الهجرة التي أصبحت مهنة محترفة لدى شبابها، وقد خلصت الدراسة إلى أن سن المهاجرين غير الشرعيين ومستواهم التعليمي وترتيبهم بين الأخوة داخل الأسرة ووضعيتهم اتجاه الخدمة الوطنية كلّها عوامل تؤثر في تصوراتهم للإقبال على الهجرة غير الشرعية، وذلك انطلاقًا من عوامل الدفع المتمثلة في انعدام فرص التشغيل وتفشي البيروقراطية والعراقيل الإدارية إضافة إلى تدني مستوى المعيشة، وكذا دراسة للباحثتين نادية وفتحية ليتيم ( السياسة الدولية * يناير ) 2011 تحت عنوان" البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا "، حيث أثارت الدراسة التساؤل حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا من خلال التركيز على مدى فعالية ونجاعة الحلول الأمنية التي كّرسها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الإفريقي، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك مسؤولية مشتركة بين كل من الدول المستقبلة والمصدرة للمهاجرين السريين، إذ أن الدول المصدرة " الإفريقية " تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين من خلال إخفاقها في سياسات التنمية المحلية وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لمواطنيها. ومن جهة أخرى تتحمل الدول الأوروبية مسؤولياتها من خلال حصر حلولها في المقاربات الأمنية الضيقة متجاوزة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب إلى المجازفة بأرواحهم في

سبيل حلم الهجرة إلى أوروبا، وفي هذا الإطار فقد شّكلت منطقة المغرب العربي وبخاصة الجزائر نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية سوف نتطرق لها بالتفصيل من خلال الدراسة مركزا مهما لظاهرة دولية ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ويعود ذلك إلى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا وايطاليا مع منطقة المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)[4]، الأمن الإنساني كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إّن مفهوم الأمن الإنساني كما سبق وأشرنا إليه مفهوم شامل يتّسع إلى كل المجالات الرئيسية التي تؤثر على حياة الإنسان وأن أي خلل فيها سوف يؤثر بشكل سلبي على حياته وعليه سوف نتناول في هذا المبحث المؤشرات المختلفة التي تنطوي تحت مفهوم الأمن الإنساني وتحديد إطارها المفاهيمي ومن ثم تحليل واقع الأمن الإنساني في الجزائر من خلال إسقاط هذه المؤشرات على الوضع في الجزائر، وفي الأخير نعرف على إمكانية تفعيل الأمن الإنساني في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر[5]، مؤشرات الأمن الإنساني إن مركبات الأمن الإنساني متعددة ومتنوعة تشتمل على ميادين تبدو في الظاهر متباعدة ولكنها مترابطة ومتناسقة مع بعضها البعض، حيث يشتمل الأمن الإنساني في مضمونه على:

***الأمن الاقتصادي :**

ويتصل بالتدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاف خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة ويعّرف الأمن الاقتصادي بأنه:" أن يملك الإنسان الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة"، فالأمن الاقتصادي من وجهة الأمن الإنساني يتطلب توفر دخل أساسي عادة من العمل المنتج أو من شبكة الضمان الاجتماعي الرسمية كمصدر أخير وعلى أساس ذلك يشتمل الأمن الاقتصادي على البطالة ومستوى الأجور الحقيقية والفقر وعدم توفر شبكات رسمية للحماية الاجتماعية.

***الأمن الغذائي :**

ويقصد به مفهوم يتجاوز المعنى التقليدي الذي يحصر هذا المفهوم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بلد ما يوفر للدولة السيادة الغذائية وذلك من خلال سياسة زراعية تخدم هذا الهدف. فالأمن الغذائي بمفهومه الحديث يشمل الفرد ويتجاوز مجرد تحقيق الاكتفاء إلى التوزيع الذي يوفر الأمن الغذائي لجميع أفراد المجموعة الوطنية، فالأمن الغذائي يعّبر عن قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء أكان ذلك عن طريق الاستيراد أو عن طريق الإنتاج المحلي اعتماًدا على الموارد المتاحة، فتوفير الأمن الغذائي للإنسان يعتبر من أهم عناصر المحافظة على الحياة، فالغذاء يشكل بعًدا اجتماعيا وسياسيا باعتباره أحد أهم حقوق الإنسان ولذلك يعكس تحقيق الأمن الغذائي قدرة المجتمع في كفالة حق الغذاء لكل مواطن خاصة حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع لتستمر حياته بصورة صحيحة ونشطة، فعدم توفر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم تحقيق عدالة توزيعية بين أفراد المجتمع فبن ذلك يسهم بشكل كبير في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

**•الأمن الصحي :**

ويقصد بالأمن الصحي توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة، خاصة في وقتنا الحالي في ظل انتشار وباء كوفيد 19 ، ويرتكز الأمن الصحي بصورة أساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المنقذة للحياة وتطوير المؤسسات الصحية وزيادتها كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الإرشاد والتثقيف الصحي واعطاء أهمية قصوى لصحة الفئات الضعيفة كالأطفال والمرأة والمعاقين وكبار السن، فالصحة أصبحت من الأمور الأكثر أهمية في مجال الأمن الإنساني عموًما، وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية

الإنسانية وأحد مؤشراتها، فلا يمكن تحقيق تنمية إنسانية بدون سكان أصحاء ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فبنها تعتبر كذلك مفتاًحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية ما يؤثر على تحقيق الأمن الإنساني عموًما، ولأول مّرة تناولت اجتماعات مجلس الأمن ومجموعة الثمانية G8 والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي صراحة القضايا الصحية بوصفها قضايا إنمائية 173.

**•الأمن البيئي:**

إن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح " أمن البيئة " كجزء من الأمن الشامل ويتناول مفهوم الأمن البيئي جانبين:

الأول: ويتصل بالعوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أو إقليمية.

الثاني: ويتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية فمفهوم الأمن البيئي ينبثق من خلال أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطاًار تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية.

**•الأمن الفردي :**

ويهدف إلى الحماية الإنسانية في مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئ والغير متوقع وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري كما جاء في نص المادة الأولى في الفقرة الثالثة من إعلان هيئة الأمم المتحدة "

تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميًعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين ".

**•الأمن السياسي :**

ويهدف إلى حفظ الحقوق الأساسية "كحق المشاركة وحق الانتخاب..". إضافة إلى ذلك فبن هذا النوع من الأمن المتعلق بالجانب السياسي يكسب بعًدا جد واسع لأنه يجمع بين قمع الدولة ضد المواطنين وبالمساواة حول مختلف الإجراءات ضد الفرد وضد حرية التعبير والإعلام والأفكار.

**•الأمن الثقافي :**

ويتصل بالحق في حرية المعتقد والسلامة من التمييز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية. وعليه فالأمن الثقافي يقتضي التمكين الفعلي للحقوق الثقافية دونما استثناء باسم الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي[6].

**واقع الأمن الإنساني في الجزائر**

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريره السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر وهو التقرير الذي بذل خبراء المجلس في طريقة إعداده جهودا معتبرة ونجحوا بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحديد الطريقة التي ستمكن مستقبلا من إجراء مقارنة بين الوضعية في الجزائر وبقية العالم. النتيجة المهمة الأولى التي خلص إليها خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تتعلق بمؤشر الفقر في الجزائر ، 175 هذا المؤشر تراجع بين 1995 و882 من 52,54% إلى 11,18% كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي أنخفض حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حيث اعتمد المجلس نتيجة الدارسة التي أعّدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية حول مستوى معيشة السكان سنة 5882 والتي خلصت إلى أن 14,1 % من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة ،1911 نزل إلى% 10,6 سنة ، 5883 كما أن عدد

المواطنين الذين كانوا يعانون من مستوى فقر شامل نزل من 4,91 مليون جزائري سنة ،1992 إلى 5,5 مليون سنة 5883 بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أي 44 أصبح ضعيفا. إن الفضل في التحسن المسجل في مجال مكافحة الفقر يعود إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أنطلق سنة 5881 واستمر إلى غاية ،5883بالإضافة إلى المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية.إضافة إلى قيمة التحويلات الاجتماعية التي بلغت سنة 5882 حدود 448 مليار دف وهو ما يعادل 28 %من قيمة الجباية البترولية لنفس السنة أو 15.1%من الناتج الداخلي الخام. وبلغت الميزانية الاجتماعية للدولة 594مليار دف سنة ،5883 مقابل 111,1 مليار دف سنة، 2000 كما أن الجزء الأهم من هذه الميزانية ذهبت إلى دعم التربية في شكل منح مدرسية، والى المساعدة الاجتماعية التي تشمل (الأطفال المسعفين والأشخاص المعوقين ورعاية الشيخوخة) بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق دعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للسكن[7]، وعلى الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري ،فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها مجتمع ما، فقد شهدت الجزائر نقلة في ما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المتنقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة وارتفاع في معدل المؤثرات الصناعية (حوادث المرور، الأمراض القلبية، السرطان، حوادث العمل والأمراض العقلية)، فالأمراض المتنقلة مثلت 28%من أسباب الوفاة سنة 2002، وفيما يلي جدول يوضح درجة انتشار أهم الأمراض المزمنة حسب السن والنوع لسنة 2006 كنسبة مئوية[8].

| السن | 8-11 | | 19-53 | 42-29 | 52-43 | 18+ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8.81 | 8.14 | | 8.24 | 41.12 | 4.15 | 3.41 | ارتفاع ضغط الدم |
| أمراض السكر | 8.11 | | 8.54 | 3.14 | 8.35 | 15.25 | 5.18 |
| 8.55 | 8.51 | | 8.31 | 18.29 | 5.91 | 1.48 | أمراض المفاصل |
| الربو | 8.1 | 8.4 | 8.91 | 1.18 | | 4.89 | 1.58 |
| أمراض القلب | 8.51 | 8.53 | 8.41 | 1.12 | | 1.91 | 1.188 |
| أمراض أخرى | 8.51 | 1.54 | 8.41 | 1.12 | | 1.91 | 1.11 |

كما أّن تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تطرق إلى حقائق غير سارة تتعلق بالوضعية الاجتماعية للجزائريين وبخصوص ميزانية الأسر، حيث توصلت دراسة المركز للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية إلى أن 21.55% من ميزانية الأسر تذهب إلى التغذية التي تتوزع على الحبوب بنسبة 52.31% والخضار الجافة بنسبة ،14.11%، والحليب ومشتقاته بنسبة،14,11%، أّما اللحوم بنوعيها والأسماك والفواكه فهي مخصصة لأقلية فقط من المواطنين، هذه الصورة لوضعية الفقر بصفة عامة ووضعية الفقر الغذائي للجزائريين.

بشكل خاص سببها الأول هو البطالة المتفشية بقّوة وعلى نطاق واسع، ويفسرها من ناحية ثانية تضاعف عدد العمال الفقراء. وعند ملاحظة أرقام الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط التي أعتمد عليها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، يتضح أن حصة عائدات الأجور قد تراجع

دخلها الوطني، وهو ما يشير إلى أن ثمار النمو الاقتصادي لم توزع بطريقة عادلة واستفادت منها شرائح غير الأجراء وخاصة المقاولين. حقيقة أّنه بين 5881 و 5883، عرفت كتلة الأجور الوطنية ارتفاعا بنسبة 9%سنويا ولكنه نمو مرتبط بارتفاع عدد العاملين، أّما القدرة الشرائية للمتوسط الأجر بالنسبة لكل القطاعات فقد عرفت انخفاضا بنسبة 1.4 %سنويا وبذ 2% بين 5888 و 5883 لأسباب معروفة وتتعلق بتحرير الأسعار الذي لم يقابله تحرير للأجور بنفس الوتيرة.

وفي نفس السياق أقّر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي معتمدا على نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتنمية والسكان هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر في ظل غياب سياسة زراعية واقتصادية من شأنها ضمان حق الغذاء للأجيال القادمة من جهة، وتقليص فاتورة الاستيراد التي تشهد ارتفاعا مخيفا من سنة لأخرى، حيث أشار المركز إلى أّ ن الجزائر احتلت المرتبة الأولى إفريقيا من حيث الواردات الغذائية، حيث انتقلت قيمة واردات الغذاء فيها من 1مليار دولار في المتوسط سنة 1948 إلى 5مليار في 1918 و 4 ملايير سنة 5884 لتقفز بعد خمس سنوات أي في 5881 إلى مليار دولار كلّها تغطى من عائدات قطاع المحروقات ، كما أّ ن الجزائر إلى جانب مجموعة من الدول السائرة في طريق النمو حسب المركز الوطني ، للدراسات والتحاليل للتنمية والسكان، رغم محاولاتها تدارك الوضع من خلال مجموعة من التدابير والإصلاحات التي خلصت إلى بعض النتائج المحفّزة والتي تدخل في إطار ما يسمي المخطط الوطني للتطوير الفلاحي، إلاّ أّ ن النتائج المحققة تبقى بعيدة عن تحقيق اكتفاء ذاتي ولو بالقدر القليل، ولعل أّول مؤشر على ذلك يضيف المركز الوطني للدراسات والتحاليل السكانية والتطوير تعكسه نسبة الواردات الغذائية التي نجدها في حدود 42بالمائة من مجموع الاحتياجات المحلية، إلى جانب مؤشرات أخرى على غرار محدودية الإنتاج

المحلي الذي لا يتعدى 52 بالمائة، وارتفاع معدل الاستهلاك والطلب المتزايد على المواد الغذائية الناتج عن ارتفاع الكثافة السكانية من جهة، والتغّير السريع في نمط التغذية عند الجزائريين، وعليه تخصص الجزائر بحسب ذات المركز 32من المائة ميزانيتها للتغذية باعتبارها أكبر مستهلك للحبوب، وأن 18بالمائة من حاجياتها من الحليب ومشتقاته مستوردة من دول أجنبية على شكل مادة أولية يتم تحويلها محليا . وفي سياق متصل توصل المركز إلى أن 11.5 % من الأسر تحصلوا على قروض وأن 31.4% يستعملون المبالغ المقترضة للمصاريف اليومية كما أّن حوالي ثلث العائلات الجزائرية تستدين بشكل مستمر لسد حاجاتها اليومية. وأظهرت نفس الدراسة أن 1/4 الأسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية[9].

القطاع الآخر الذي يعاني والذي يزيد من توتر المحيط الاجتماعي ويثقل كاهل الجزائريين هو قطاع التربية، حيث أصبحت المدرسة تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية فالتسرب المدرسي بلغ مستويات عالية ، وعندما نقيس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم (ابتدائي، ثانوي، وعالي) يظهر جليا التوجه الحالي نحو التراجع. وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 31.81 % بالنسبة للبنات و 41.11 للذكور، هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري، وباختصار ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل الإحصائي هو أن نسبة 18%فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 4/5 المتمدرسين، وهو ما يعني أن ¼ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم[10].

**دور الأمن الإنساني في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية**

نعيش اليوم في عالم يتمّيز بالتعقيد والتغيير المتسارع تتعرض شعوبه لشتى أنواع المخاطر والتهديدات وبالتالي انعدام عام بالشعور بالطمأنينة والأمن. ذلك نتيجة تبدل طبيعة الصراعات وتطور الأسلحة الفتاكة والاستقطاب الاقتصادي

والتفاوت اللاّمعقول بين الشمال والجنوب وداخل المجتمع نفسه، والتحولات البيئية الجديدة والنقص في الموارد المائية والهجرات السكانية الكبيرة، وظهور أمراض جديدة وغيرها من الأزمات. لقد أضحى بحث المرء عن أمنه وتلبية احتياجاته قضية تتجاوز الحدود وتتطلب تضافر جهود دولية وليس وطنية فحسب ذلك نظرا لتزايد التداخل بين الشعوب والدول والمؤسسات ولاعتماد العالم على بعضه[11].

فالهجرة غير الشرعية هي في الأساس نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلّة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد ما يجعل منها هدفا ووسيلة في آن معا لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية حتى لو انطوى ذلك على مخاطر من خلال الإبحار بقوارب خشبية لا تتوفر على أدنى درجات السلامة والأمان ما يجعلها وسيلة انتحار حقيقية وما الأرقام التي تنشرها الهيئات الرسمية في الجزائر إلا خير دليل على هذه الوضعية[12].

من هنا انطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لوضع الأطر اللازمة والآليات التنفيذية لتصحيح الوضع المتسم بالاضطراب والهشاشة والعشوائية، فعلى جانب الأمن الاقتصادي (ضمان الحد الأساسي للدخل) يشمل مفهوم الأمن الإنساني: الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى)، والأمن الغذائي (توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء)، والأمن البيئي (ماء صحي، هواء نظيف وشبكة أرضية متماسكة)، والأمن الشخصي (الأمن من العنف والتهديد البدني) والأمن المجتمعي (أمن الهوية الثقافية) والأمن السياسي (حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.) يسهم إذاً الأمن الإنساني في ضمان الأمن الصحي وتوفير متطلبات الحق في الصحة، هذا الحق الذي يفترض التحلي بالظروف التي تمكن الأفراد من بلوغ أقصى قدراتهم على تحقيق حياة صحية والتمتع بهذه القدرات، وهذا يشمل النشاطات التي تهدف لحماية صحة

الإنسان وترميمها ووقايتها من التقهقر، بما يعني نشاطات المؤسسات الاجتماعية أيضا، لكن إن كان الحق في الصحة لا يهدف لمعالجة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين البشر، فهو لا يفرق بين غني وفقير ويشمل الأصحاء كالمرضى. حيث أّنه من أهم مرامي السياسة الصحية تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية. فالمرض والعجز والوفيات التي يمكن تجنبها تشكل تهديدا للأمن الإنساني، والصحة ليست فقط غياب المرض وانما التمتع بحالة جيدة جسديا ونفسيا واجتماعيا تسمح بالتحكم بالمستقبل.

ومن جانب آخر فبن تعزيز الأمن السياسي للمواطن بما في ذلك الحقوق المدنية من خلال شفافية الانتخابات وفتح مجال العمل السياسي أمام الرقابة والانتقاد والمحاسبة، وبالتالي التعبير بكل حرية دون أدنى تدخل من الأجهزة القمعية للدولة فالمواطن في الأساس هو محور الأمن الإنساني وغايته النهائية فالتركيز على الحلول الأمنية دون أن تشمل تحسين مستوى معيشة الأفراد بما يتناسب مع المعايير الدولية في مجالات الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحية وحتى الثقافية غير كفيل بالقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ترجع بالأساس إلى وجود اختلالات داخل المجتمع نابعة من سوء عملية توزيع الموارد داخل الدولة وبالتالي خلق الإحساس بالتهميش ما يدفع بالتالي المواطن الشاب أو المواطنة حتى ولو كان في مستوى تعليمي عالي في التفكير في الهجرة إلى أوروبا عبر رحلات موت عن طريق القوارب الصغيرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن تراجع مؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر يعد دافعا رئيسيا ومسببا قوّيا للهجرة غير الشرعية على اعتبار أن التفاوت الاجتماعي وقلّة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع بكل تأكيد إلى الهجرة حتى ولو كانت بطرق غير مشروعة، وعليه فإّن العمل على تطوير آليات ومرتكزات الأمن الإنساني من خلال توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والصحية، وفتح المجال

أمام إدماج الشباب في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل، وتطوير مستوى التعليم فكل ذلك سيحد من وتيرة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر والتي عرفت نمّوا وانتشار كبيرا خلال السنوات الماضية[13].

ويمكن القول إن المقاربات المحكومة بالهاجس الأمني والتي أّكدت الممارسة الميدانية عقمها وعجزها، ينبغي أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية، تعتمد على الأخذ بالعدالة الاجتماعية ضمن أهدافها وممارساتها بالشكل الذي يتيح للشباب مشاركة أوسع في عملية التنمية، ويسهم في تدبير وتوفير الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير عيش كريم لكل فئات المجتمع وبالأخص فئة الشباب، وعليه يمكن القول بأن ظهور مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية Holistic Paradigm الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وقد كان تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار المفاهيمي، مع مقترحات لسياسات وإجراءات معينة. تلك كانت نقطة البداية لإطلاق هذا المفهوم وهو حديث النشأة، حيث برز من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1993[14].

من هنا نجد قوة العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية، إذ إن نموذج التنمية البشرية يربط بين كل من الأمن الإنساني والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة، بما أن التنمية تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع، وفي هذا السياق وبالاعتماد على مجموعة فريدة من الأدوات، يساهم الاتحاد الأوروبي في إيجاد محيط متوسطي أكثر أمًنا من خلال برنامج سياسة الجوار الأوروبي .وفي هذا الإطار عملت سياسة الجوار الأوروبي على تعزيز الأمن الإنساني عن طريق تخفيض الفقر وعدم المساواة وتشجيع الإدارة الجّيدة وحقوق الإنسان، وكذا المساعدة في التنمية، ومعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع

وعدم الأمن وهي المسببات الرئيسية وراء تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا باتجاه أوروبا.[15]

**الخـاتمـــة:**

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا هذا حول الهجرة غير الشرعية ودوافعها ومسبباتها فبن الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، إلاّ أّ ن هذه الظاهرة مازلت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز بشكل جّدي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية، حيث أن الإجراءات القانونية والتشّدد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، والاّ فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلاً وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت. فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات "مؤشرات" الأمن الإنساني تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلى مقاربة شاملة من جميع جوانبه مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية في مسألة الهجرة من حيث تبادل الثقافات والحوار والاستفادة من الطاقات في بناء اقتصاد الدولة والمجتمع والتبادل الحضاري في سعي حثيث لإيجاد حلول تحفظ الكرامة والحقوق للإنسان، ومن خلال هذه المقاربة يظهر جليا الدور البارز للأمن الإنساني من خلال مؤشراته كآلية فعالة في التقليل أو التخفيف من حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ومن خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

**أولا:** إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤّدية لها كالفقر والبطالة، وانسداد الأفق أو الحروب والكوارث، بخلق سياسة تنموية

وطنية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الجزائر، على حّد قول العالم الفرنسي الديموغرافي الكبير الفريد صوفي": إّما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"، فازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحتم تبني سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وانجازات ملموسة.

**ثانيا:** تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهّريب والنقل البّرية والبحرية لردع المهاجرين السّريين.

**ثالثاً** : تشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير المشروعة.

**رابعا** : إيجاد آليات وطنية في الجزائر لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية سعًيا لمحاولة استعادة هذه القّوة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتّى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية ما يساهم فعليا في وضع مشروع وطني هدفه تحقيق الأمن الإنساني من خلال الارتقاء وتحسين مستوياته المختلفة.

**خامسا** : تطوير عمل ومهمة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم برامج التنمية البشرية وتعزيزها، بحيث تصبح شريكة فعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الأمن الإنساني في الجزائر على اعتبار أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب تضافر جهود كل مؤسسات الدولة سواء في شقّها

الرسمي متمثلة في المؤسسات والهيئات العمومية أو في شقّها غير الرسمي من خلال مؤسسات المجتمع المدني النشطة على الساحة الوطنية.

**قائمة المراجع:**

1- أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

2- الجحني علي بن فايز، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

3- الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "دراسة حول الهجرة السّرية في الجزائر" ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

4- الحّوات علي ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007.

5- حسن علي محمد مصطفى، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

6- خضر بشارة ترجمة: سليمان الرياشي، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1992 – 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

7- رياض عواد، هجرة العقول، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا، 1995.

8- د. عبد العزيز مرسي مصطفى، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، القاهرة، 2007.

9- فيليب فارف ترجمة: أنذور مغيث وشريف يونس، الهجرة المتوسطية تقرير عام 5882 "حالة الجزائر"، المفوضية الأوروبية برنامج ميدا، معهد الجامعة الأوروبية، 2007.

10- د. فرج يوسف أمير، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011.

11- Blanc Chaleard, Marie Claude , Histoire De L'immigration, Edition la Découverte, Paris, 2000.

12- Douglass S.Massey, Marcelo M suarez Orozco, The New Immigration and interdsciplinary Reader, Routledge, New York , 2005.

13- Guillant Michelle, La Mosaique des migrations africaines, Revue Esprit N° 160, Aout-September, Paris, 2005.

**الهوامش:**

[1] فيليب فارف ترجمة: أنذور مغيث وشريف يونس، الهجرة المتوسطية تقرير عام 5882 "حالة الجزائر"، المفوضية الأوروبية برنامج ميدا، معهد الجامعة الأوروبية، 2007، ص 68.

[2] الجحني علي بن فايز، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 45.

[3] د. عبد العزيز مرسي مصطفى، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، القاهرة، 2007، ص 47.

[4] المرجع نفسه، ص 87.

[5] Blanc Chaleard, Marie Claude , Histoire De L'immigration, Edition la Découverte, Paris, 2000, p57.

[6] Douglass S.Massey, Marcelo M suarez Orozco, The New Immigration and interdsciplinary Reader, Routledge, New York , 2005, p132.

[7] خضر بشارة ترجمة: سليمان الرياشي، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1992 – 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 47.

[8] Ministère de la Santé, Office National des Statistiques, Suivi de la situation des Enfants et des Femmes, Rapport, 2007, p 32.

[9] الحوّات علي ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007، ص 79.

[10] أبو عيانة فتحي محمد، دراسات في جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 87.

[11] رياض عواد، هجرة العقول، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا، 1995، ص 48.

[12] د. فرج يوسف أمير، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 73.

[13] حسن علي محمد مصطفى، سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 87.

[14] Guillant Michelle, La Mosaique des migrations africaines, Revue Esprit N° 160, Aout-September, Paris, 2005, p48.

[15] الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "دراسة حول الهجرة السّرية في الجزائر" ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 115.